Distr.: General
31 December 2024
Arabic
Original: English
Arabic, English, French and Spanish only

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التقرير الأولي المقدم من ترينيداد وتوباغو بموجب المادة 35 من الاتفاقية، والذي حل موعد تقديمه في عام 2017* **

[تاريخ الاستلام: 9 حزيران/يونيه 2021]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

** يمكن الاطلاع على مرفقات هذا التقرير على الصفحة الشبكية للجنة.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- وقعت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة في 27 أيلول/سبتمبر 2007 وصدقت عليها في 25 حزيران/يونيه 2015. والغرض من الاتفاقية هو تعزيز وحماية وكفالة تمتُّع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين واحترام كرامتهم الأصيلة. وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الدور الحاسم الذي تؤديه الحكومات في ضمان وضع الترتيبات التشريعية والإدارية والتنظيمية المناسبة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

2- وتلتزم حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بتنفيذ تدابير لتعزيز كرامة الأشـــخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الكامل. وسيتم تنفيذ هذه التدابير، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، باستخدام نهج شامل ومتكامل لتحقيق أهداف الإدماج الاجتماعي وتكافؤ الفرص لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

3- وقد وُضعت سياسة وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2005 وتم تنقيحها منذ ذلك الحين لتعكس أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة. وتقر بإطار لحقوق الإنســـان لمعالجة الإعاقة وبناء مجتمع أكثر "شمولاً وخالياً من العوائق" يدافع عن الأشخاص ذوي الإعاقة ويُمكنّهم، ويدمجهم في مجتمعاتهم المحلية. وستكون هذه السياسة المنقحة بالغة الأهمية في ضمان دمج المبادئ التي ترتكز عليها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة صكاً من صكوك حقوق الإنسان وأداة إنمائية تهدف إلى معالجة أوجه الحرمان الاجتماعي التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة.

4- وفي بداية تنفيذ السياسة، تم تنفيذ سلسلة من حلقات العمل المركزة لتوعية مختلف أصحاب المصلحة بأدوارهم الحاسمة وتشجيعهم على ضمان التنفيذ الناجح للسياسة، وبالتالي اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعقدت أول حلقة عمل من السلسلة في حزيران/يونيه 2006، وعقد العديد من المشاورات خلال الفترة المالية 2009/2008.

5- وتحظى حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين، البالغين والأطفال، المقيمين أو الأجانب ضمن نطاق الولاية القضائية لترينيداد وتوباغو، بالحماية بموجب الدستور. وينص الدستور صراحة على أن الحقوق الأساسية المشمولة به لا تميز على أساس العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو الجنس.

6- ويجوز لأي فرد تُنتهك حقوقه الدستورية أو التي يكون من المحتمل أن تُنتهك من جانب أي فرع من فروع الحكومة، أو أي موظف أو وكيل للدولة، أن يتقدم بطلب إلى المحكمة العليا لالتماس الانتصاف. وتتمتع المحكمة العليا بالاختصاص الأصلي في المسائل الدستورية، ويتاح الحق في الاستئناف أمام محكمة الاستئناف والحق كذلك في الاستئناف أمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. وبالإضافة إلى الدستور، تنص تشريعات أخرى على حماية حقوق الإنسان.

7- ويستعرض قانون المراجعة القضائية، الفصل 08:7، الإجراءات الإدارية ويوفر سبل انتصاف في حالة انتهاك حقوق الإنسان إذا لم تكن هناك سبل انتصاف بديلة متاحة، وإذا انتُهكت حقوق الشخص من جانب هيئة أو ســـلطة تمارس وظيفة في طبيعة القانون العام. ويجب أن تمنح المحكمة العليا الإجازة أو الإذن قبل رفع الإجراءات بموجب المراجعة القضائية. ويمكن للمحكمة العليا عندئذ إجراء مراجعة لقرار أو سلوك السلطة العامة لتحديد ما إذا كانت السلطة قد تصرفت ضمن صلاحياتها ووفقاً لمبادئ العدالة الطبيعية أم لا. ويجوز للمحكمة أيضـاً منح تعويضـات بناء على طلب المراجعة القضـائية، إذا كان من الممكن استرداد هذه الأضرار في قضية عادية بدأت باستمارة مطالبة أو دعوى دستورية.

8- وينص قانون أمين المظالم، الفصل 52:2، على وجود سلطة إدارية تتمتع بالاختصاص للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ويحقق أمين المظالم في الشكاوى التي يقدمها الأفراد بشأن الأفعال أو القرارات الإدارية الصادرة عن الوكالات الحكومية. ويشغل أمين المظالم منصبه لمدة خمس سنوات ويعينه الرئيس بالتشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. ويجوز لأمين المظالم إحالة الأمور إلى السلطة المختصة لاتخاذ إجراءات تأديبية أو إجراءات أخرى في حالة وجود دليل على أي خرق للواجب أو سوء سلوك أو جريمة جنائية من جانب أي مسؤول أو موظف في أي دائرة أو سلطة حكومية.

9- وتعد هيئة الشكاوى ضد الشرطة، المنشأة بموجب قانون هيئة الشكاوى ضد الشرطة، الفصل 05:15، هيئة مستقلة مكلفة بمسؤولية التحقيق في الجرائم الجنائية التي تشمل ضباط الشرطة والفساد في جهاز الشرطة وسوء السلوك الخطير من جانب ضباط الشرطة. وتتلقى الهيئة الشكاوى بشأن سلوك أي ضابط شرطة وترصد التحقيق في الشكاوى من جانب شعبة الشكاوى. وتقوم شعبة الشكاوى، التي أنشأها مفوض الشرطة ويعمل بها ضباط شرطة، بالتحقيق في الشكاوى المقدمة بحسن نية وحلها عن طريق الاستشارة أو فرض إجراءات تأديبية أو عن طريق الإجراءات الجنائية في المحكمة.

10- وقد صدقت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو على العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتي تشمل، من بين غيرها:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ميثاق منظمة الدول الأمريكية؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب.

11- وبالإضافة إلى ذلك، فإن ترينيداد وتوباغو طرف في العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتي تشمل:

- اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (العمل البحري)، 1921 (رقم 16)؛
- اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)، 1925 (رقم 19)؛
- اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29)؛
- اتفاقية توريد العمال الأصليين، 1936 (رقم 50)؛
- اتفاقية العقوبات الجنائية (العمال الوطنيين)، 1939 (رقم 65)؛
- اتفاقية تفتيش العمل، 1947 (رقم 81)؛
- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)؛
- اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، 1949 (رقم 97)؛
- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)؛

- اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100)؛
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)؛
- اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)؛
- اتفاقية شهادات كفاءة صيادي الأسماك، 1966 (رقم 125)؛
- اتفاقية الحد الأدنى للسن، 1973 (رقم 138)؛
- اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، 1976 (رقم 144)؛
- اتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، 1976 (رقم 147)؛
- اتفاقية إدارة العمل، 1978 (رقم 150)؛
- اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، 1983 (رقم 159)؛
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182).

12- ويقدم هذا التقرير معلومات عن التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو فيما يتعلق بتحسين ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وترد حالة كل مبادرة منفذة بموجب المواد ذات الصلة من الاتفاقية.

المنهجية

13- أُعِد هذا التقرير وفقاً للتوجيهات العامة لإعداد التقارير على النحو الوارد في المبادئ التوجيهية لعام 2009 (CRPD/C/2/3). وتتولى وحدة القانون الدولي وحقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل والشؤون القانونية في ترينيداد وتوباغو المسؤولية عن صياغة التقارير الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التقرير الوطني بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تبنت الوحدة نهجاً استشارياً، حيث تعمل مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الحكوميين. ونتيجة نجاح المشاورات في إعداد التقارير الوطنية السابقة التي تم تقديمها بنجاح، استضافت الوحدة وحضرت مؤتمرات مع وزارات حكومية ووكالات حكومية فردية مثل وزارة التنمية الاجتماعية ولجنة تكافؤ الفرص بالإضافة إلى مؤسسات مستقلة مثل المركز الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

التحديات والقيود

14- خصصت الحكومة في الميزانية الوطنية لفترة 2015-2016 أعلى نسبة لمكافحة الجريمة بهدف اتخاذ جميع الوسائل اللازمة للحد من النشاط الإجرامي وحماية حقوق الأشخاص في السلامة والأمن.

15- وأثناء المشاورات مع منظمات المجتمع المدني، أثيرت شواغل مختلفة إزاء عدم وجود تشريعات لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات للإشراف على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عملت الحكومة على وضع السياسات والتشريعات.

16- وباعتبارها دولة نامية، هناك قيود من حيث القدرات، وتنافس على الموارد التي تُحدد أولوياتها لمسائل مثل الفقر والجريمة.

انتشار الإعاقة وأنواعها في ترينيداد وتوباغو

17- لا تتوفر أرقام دقيقة في بيانات التعداد السكاني في ترينيداد وتوباغو لأنه لا يتم إحصاء عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل دقيق بسبب التعريف المستخدم لمصطلح "الإعاقة". ولا يزال التعداد الوطني للسكان والمساكن الذي أجري في عام 2011 المصدر الأكثر موثوقية للبيانات فيما يتعلق بحجم الإعاقة وانتشارها في ترينيداد وتوباغو. وفي التعداد السكاني لعام 2011، تم إحصاء 019 328 1 شخصاً في ترينيداد وتوباغو. ومن بين هذا العدد الإجمالي من السكان، كان هناك ما يقرب من 243 52 شخصاً من ذوي الإعاقة. ومن بين هذا العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة، طُلب من الأشخاص تحديد نوع الإعاقة.

بيانات تعداد السكان والمساكن لعام 2011 بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة

نسبة سكان ترينيداد وتوباغو ذوي الإعاقة

انتشار الإعاقة

الأشخاص ذوو الإعاقة	*العدد*	*النسبة المئوية*
نعم	52 243	4.0
لا	1 175 447	88.9
لم يذكر	94 856	7.2
المجموع	**1 322 546**	**100.0**

أنواع الإعاقة

البصرية

الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية	*العدد*	*النسبة المئوية*
لا	32 703	62.6
نعم	19 540	37.4
المجموع	**52 243**	**100.0**

السمعية

الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية	*العدد*	*النسبة المئوية*
لا	46 027	88.1
نعم	6 217	11.9
المجموع	**52 243**	**100.0**

المشي

الأشخاص ذوو الإعاقة في المشي	*العدد*	*النسبة المئوية*
لا	29 869	57.2
نعم	22 374	42.8
المجموع	**52 243**	**100.0**

التكلم

الأشخاص ذوو الإعاقة في التكلم	*العدد*	*النسبة المئوية*
لا	42 658	81.7
نعم	9 586	18.3
المجموع	**52 243**	**100.0**

المواد 1-4

الغرض والتعاريف والمبادئ العامة والالتزامات العامة

18- تلتزم حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو التزاماً كاملاً بتعزيز وحماية وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واقترحت بعد التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الانتهاء من وضع السياسة الوطنية المنقحة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

19- وفي إطار سياستها بشأن رؤية 2030، تقترح الحكومة مواصلة تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تسهيل حصولهم على التدريب والتعليم والعمالة والخدمات الصحية. وتتحمل وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية المسؤولية عن ضمان تنفيذ استراتيجية الحكومة لتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

20- وتحدد السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة شاملة من التوصيات لتسهيل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

21- ويهدف قانون تكافؤ الفرص، الفصل 03:22 إلى الحماية من التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

22- وهناك حاجة إلى إعادة التعريف مصطلح "الإعاقة" ليأخذ في الاعتبار محتويات التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

23- وتدافع وحدة شؤون الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في ترينيداد وتوباغو وحمايتهم وتوافر تكافؤ الفرص لهم من خلال رصد وتنسيق تنفيذ السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ويدير وحدة شؤون الإعاقة مدير وتتمثل أدوارها ووظائفها الأساسية في:

- تنسيق ورصد تنفيذ السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تقديم الدعم التقني والإحالات للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وجميع الأشخاص الآخرين المهتمين باكتساب معرفة عن الإعاقات؛
- تقييم طلبات المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية والأفراد؛
- التواصل مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية ذات الصلة لجمع المعلومات وزيادة الوعي العام بالمسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

24- وكانت المبادرات الموصى بها لمعالجة المسائل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة كما أوردتها اللجنة المشتركة المختارة المعنية بالإعاقة هي:

- التوعية والتنوير؛
- بناء وتعزيز قدرات معلمي التربية الخاصة ومترجمي لغة الإشارة؛
- الاستعراض الشامل للإطار القانوني؛
- الوصول من حيث المواقف والجسد؛
- جمع دقيق للإحصاءات.

المادة 5

المساواة وعدم التمييز

25- يمنح دستور جمهورية ترينيداد وتوباغو لجميع المواطنين الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

26- ويسعى قانون تكافؤ الفرص إلى التصدي للتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكنه للأسف لا يفرض أحكاماً أو ينص على سبل انتصاف للمسائل الخاصة باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تهيئة بيئة يسهل الوصول إليها أو توفير التكنولوجيات المعينة.

27- وقد أُنشئت لجنة لاستعراض قانون تكافؤ الفرص والتوصية بالتعديلات اللازمة للتصدي لجميع أشكال عدم المساواة والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن المتوقع أن تكتمل التعديلات التشريعية ذات الصلة في عام 2018.

28- والهدف من السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة هو تهيئة بيئة اجتماعية ومادية مواتية لإمكانية الوصول والإدماج والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب المجتمع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تم تنقيح السياسة لتعكس بشكل أكبر الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم الانتهاء من السياسة المنقحة بحلول نهاية عام 2018. وقد تم إرسالها إلى المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعمل لصالحهم والوزارات الحكومية لإبداء تعليقاتها عليها.

المادة 6

النساء ذوات الإعاقة

29- إن جمهورية ترينيداد وتوباغو طرف في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتنطبق التدابير التشريعية والسياساتية المتخذة لصالح حقوق المرأة على النساء ذوات الإعاقة على قدم المساواة.

30- وفي عام 2015، قدمت ترينيداد وتوباغو التقارير الدورية المجمعة من الرابع إلى السابع بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستعرضتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه 2016.

31- وأُجري استعراض قانون العنف المنزلي لسنة 1999 في الفترة 2014-2015 بهدف إدخال إصلاحات من أجل توفير حماية أكبر لضحايا العنف المنزلي؛ وبناء ستة مرافق إقامة آمنة جديدة لضحايا العنف المنزلي على أن تكتمل في عام 2015؛ وتنفيذ مراكز المدن النسائية التي ستُقدم خدمات متكاملة للنساء فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، والاستقلال الاقتصادي، والصحة الجنسية والإنجابية، والتثقيف المجتمعي ورعاية الأطفال[1].

32- ويساعد العديد من المراكز المهنية غير الحكومية، التي تستفيد من الدعم المالي من الدولة، الأشخاص ذوي الإعاقة لتنمية المهارات التي ستسمح لهم بالمشاركة بفعالية في سوق العمل. وتقدم الدولة مجموعة واسعة من برامج تنمية المهارات للنساء، والتي تلبي أيضاً احتياجات النساء ذوات الإعاقة.

(1) CRIN.org. (May 2016). Trinidad and Tobago: Children's Rights References In The Universal Periodic Review, "National Report".

33- وينص قانون تكافؤ الفرص على الحصول على قدم المساواة على الفرص التي تحظر التمييز على أساس الجنس؛ أو العرق؛ أو الإثنية؛ أو الأصل، بما في ذلك الأصل الجغرافي؛ أو الدين؛ أو الحالة الاجتماعية؛ أو أي إعاقة قد يعاني منها الشخص.

المادة 7
الأطفال ذوو الإعاقة

34- صدقت ترينيداد وتوباغو على اتفاقية حقوق الطفل في كانون الأول/ديسمبر 1991. وتلتزم حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو التزاماً شديداً بحماية وإعمال حقوق جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، وقد قبلت التوصية بإنشاء نظام حديث لعدالة الأحداث لتعزيز حماية حقوق الأطفال. وقد أدركت السلطة القضائية الحاجة إلى إصلاح نظام عدالة الأحداث وأهمية الانخراط في مبادرات مباشرة تأهيلية وإصلاحية من أجل الحد من العودة إلى الجريمة بين الأحداث. وفي هذا الصدد، اضطلعت السلطة القضائية بمشروع بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء محكمة للأحداث في ترينيداد وتوباغو[(2)].

35- وسينشئ المشروع محكمتين للأحداث والشباب تحت إشراف موظفين قضائيين مدربين يعملون على تحديد المسؤولية المدنية والقيادة الشبابية واستخدام الضغوط الإيجابية بين الأقران لتشجيع الشباب المتهمين بارتكاب جرائم بسيطة على تحمل المسؤولية عن سلوكهم بما يتماشى مع نهج أكثر تأهيلاً وأقل عقاباً. وسيضع المشروع برامج تحويلية ملحقة بالمحكمة من خلال آليات التنسيق والإحالة بالتعاون مع هيئة رعاية الطفل وغيرها من وكالات الدولة والمنظمات غير الحكومية[(3)].

36- وتحتفظ وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية بولاية تخطيط القطاع الاجتماعي وتطويره ورصده، والبحث الاجتماعي، والأثر والاستعراض الاجتماعيين. وفيما يتعلق بنمو الطفل، يتحمل مكتب رئيس الوزراء للشؤون الجنسانية وشؤون الطفل ولاية رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والخطة الاستراتيجية الوطنية لنمو الطفل للفترة 2012-2016، فضلاً عن وضع السياسة الوطنية للطفل.

37- وتم تصميم مبادرات الخطة الاستراتيجية الوطنية لنمو الطفل لتكون مفيدة على قدم المساواة لجميع الأطفال، دون تمييز على أي أساس. وهي تركز على أربعة مجالات محددة:

'1' فحص الأطفال للكشف عمن يعانون من ظروف خاصة لتسهيل الكشف المبكر والعلاج.

'2' تحسين الحصول على الخدمات المتخصصة.

'3' توفير فرص لضمان إدراج الأطفال ذوي القدرات المختلفة، وأخيراً.

'4' توفير مهنيين مدربين تدريباً عالياً في المجالات المتخصصة (على سبيل المثال، الأخصائيون الاجتماعيون، وعلماء نفس الأطفال، ومستشارو التوجيه، والمعلمون، ومقدمو الرعاية الصحية، وما إلى ذلك).

38- وتعد السياسة الوطنية للطفل هي سياسة شاملة بشأن رفاهية الطفل وتتضمن ست (6) سياسات فرعية ومبادئ توجيهية وأطر تركز على سد فجوات محددة قائمة على الأدلة في بنية نمو الطفل في أمتنا. ومن بين هذه المجالات هو إطار رعاية وحماية الأطفال ذوي الإعاقة الذي يسعى إلى ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على جميع الخدمات الأساسية.

(2) تقرير CRIN عن ترينيداد وتوباغو لعام 2014.

(3) المرجع (2).

39- وفي محاولة لتلبية احتياجات الأطفال في ترينيداد وتوباغو بفعالية أكبر، أُعدت حزمة من التشريعات الخاصة بالطفل. وتسعى التشريعات إلى ضمان امتثال ترينيداد وتوباغو لالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وفي حين أن هيئة رعاية الطفل، بصفتها الوصي على الأطفال داخل أمتنا، قد يكون لديها واجب يتعين الوفاء به في تنفيذ أي تشريع يتعلق بالأطفال، فإن ولاية الهيئة وعملياتها اليومية تسترشد بالتشريعات التالية:

- قانون هيئة رعاية الطفل، الفصل 10:46.
- قانون الطفل، الفصل 01:46.
- قانون المساكن المجتمعية للأطفال ورعاية الأطفال ودور الحضانات، الفصل 11:46.
- قانون تبني الأطفال، الفصل 03:46.

40- وأقام جهاز الشرطة في ترينيداد وتوباغو شراكة مع هيئة رعاية الطفل لإنشاء وحدة لحماية الطفل في 5 من المناطق الجغرافية التسع للشرطة.

41- وفي عام 2015، أعلنت الحكومة عن انتهائها من إنشاء شعبة الرعاية والتعليم الشاملين في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي الوقت الحاضر، يوجد 208 مراكز عاملة تابعة لشعبة الرعاية والتعليم الشاملين في مرحلة الطفولة المبكرة في جميع أنحاء ترينيداد وتوباغو.

42- ونُفذت مبادرات للنهوض برفاهية الأطفال ذوي الإعاقة:

- مشاريع التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس الابتدائية ومراكز الطفولة المبكرة والتعليم.
- المساعدة المالية لمدارس التعليم الخاص.
- برنامج فحص البصر والسمع للطلاب.
- تدريب معلمي التعليم الخاص وتوفير الوسائل التعليمية المساعدة.
- توفر محكمة الأسرة وهيئة رعاية الطفل في ترينيداد وتوباغو منتدى لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، فرصة للتعبير عن آرائهم وشواغلهم بشأن المسائل التي تؤثر عليهم في المنزل والمجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني.
- يتم دفع منحة خاصة للأطفال بقيمة ألف دولار (000 1 دولار) لآباء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للمساعدة في تغطية النفقات المرتبطة برعاية الأطفال.

43- وبرنامج سفراء حقوق الطفل هو برنامج يدافع عن حقوق الأطفال من خلال تثقيف الأطفال بشأن اتفاقية حقوق الطفل. وتم إطلاق برنامج سفراء حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ليتزامن مع اليوم العالمي للطفل. وفي عام 2018، سيضم برنامج سفراء حقوق الطفل الأطفال ذوي الإعاقة كسفراء وسيعمل الأطفال على برامج وحملات إعلامية لتعزيز حقوق الطفل.

المادة 8
إذكاء الوعي

44- تواصل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو تعزيز إذكاء الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتأخذ السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بعين الاعتبار أهمية إذكاء الوعي من أجل الحد من تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة واستبعادهم من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من جوانب المجتمع.

45- وتنص السياسة على أن تسعى الحكومة إلى زيادة مستويات الوعي العام باحتياجات وتطلعات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعزيز قبولهم ومشاركتهم ودمجهم في المجتمع. وتشمل بعض المجالات الرئيسية لإذكاء الوعي المشمولة بالسياسة: التوعية بأنواع الإعاقات المختلفة؛ وتعزيز المجتمعات الشاملة للجميع وتكافؤ الفرص ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية؛ وتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم والصحة والعمالة.

46- وتهدف وحدة شؤون الإعاقة إلى توعية الجمهور وإعلامهم وتثقيفهم بالمسائل المتعلقة بالإعاقة، وقدمت باستمرار برامج توعية وتثقيف عامة خلال الفترة 2007-2017. وتتمثل النتائج المترتبة على هذه المبادرة المتعددة المستويات في إنشاء إطار عمل للتواصل مع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب وبرامج التدخل لبناء الوعي العام بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنتاج مقاطع فيديو وكتيبات تتعلق بالإعاقة، وتسهيل بث مقاطع الفيديو بشكل مناسب، وتوزيع الكتيبات وزيارة المجتمعات المحلية.

47- ومن المهم رفع الوعي الوطني من خلال نشر المعلومات والتثقيف. وتتولى وحدة شؤون الإعاقة المضي قدماً في تحقيق الغرض من المشروع. وقد عقدت الوحدة حلقات عمل محددة بشأن التوعية تستهدف وكالات التوظيف في القطاع الخاص لتشجيع عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2016، عقدت الوحدة حلقة عمل لتوعية طلاب المدارس الثانوية بشأن تقدير الأشخاص ذوي الإعاقة.

48- وتنسق الوحدة احتفالاً وطنياً سنوياً بشأن "اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة" من خلال تنظيم أسبوع للإعاقة يشمل أنشطة التوعية وتدعو مجتمع المنظمات غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة إلى تقديم مقترحات مشاريع للحصول على دعم تمويلي تركز على الإدماج والمشاركة الكاملة وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.

49- كما أنشأ مجلس النواب في توباغو وحدة معنية بشؤون الإعاقة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في توباغو. وتتولى الوحدة مسؤولية تنسيق ووضع وتنفيذ برامج شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتمثل أحد الأدوار الأساسية للوحدة في الدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة وبالنيابة عنهم.

50- كما يتم إذكاء الوعي من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات وتدافع عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع مجموعات الآباء وأصحاب المصلحة الآخرين.

المادة 9
إمكانية الوصول

51- عدلت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو اللوائح بموجب قانون التخطيط وتيسير تطوير الأراضي لعام 2014، من أجل تنقيح مدونات الوصول التي يجب على جميع المطورين الالتزام بها. وقد وضع مكتب المعايير في ترينيداد وتوباغو هذه المدونات بالتعاون مع مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

52- وتم تشييد منحدرات ومصاعد ميكانيكية وممرات للمشاة عند التقاطعات الرئيسية والطرق السريعة، مما يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البيئة المبنية.

53- وتم تشييد منحدرات حيثما كان ذلك ضرورياً، وتم خفض مستويات الأرصفة بالقرب من المدارس والمراكز الصحية والشركات ومحلات البقالة ومحطات الوقود ومراكز الشرطة.

54- وتم تركيب أجهزة تنبيه وأجراس عند إشارات المرور في جميع أنحاء البلاد لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

55- وتم تركيب العديد من المصاعد العامة والممرات العلوية في المناطق ذات الحركة المرورية الكثيفة لتوفير وصول آمن للمستخدمين.

56- وتم توفير أماكن لوقوف السيارات لمستخدمي الكراسي المتحركة في المكاتب الحكومية لتيسير الوصول بسهولة إلى الخدمات.

المعلومات والاتصالات

57- التزمت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو، على مدى السنوات الماضية، التزاماً ثابتاً بإشراك جميع المواطنين في الحصول على المعلومات العامة والاتصالات. ووضعت وزارة الإدارة العامة والاتصالات سياسة تنص على أن "مواد الاتصالات يجب أن تعكس تنوع ترينيداد وتوباغو بطريقة عادلة وتمثيلية وشاملة للجميع ويجب أن تأخذ في الاعتبار الأشخاص من جميع الثقافات والأديان وتستوعب أولئك الذين لديهم احتياجات خاصة".

58- وتنص المادة 2(1)(1) من مشروع لائحة الاتصالات (المستهلك) (جودة الخدمة)، لعام 2015 والمعنونة حق المستهلك في الحصول، على أن "الجزء الثاني من هذه اللائحة يضمن للمستهلكين، بمن فيهم ذوو الإعاقة، الحق في الحصول على خدمات الاتصالات الأساسية (بما في ذلك دليل الاستعلامات الهاتفية والوصول المجاني على مدار الساعة إلى خدمة مكالمات الطوارئ)، وخدمات البث وخدمات البث القائمة على الاشتراكات... ويسعى الجزء الرابع إلى ضمان حق المستهلك في المعلومات وأن يوفر مزودو الخدمة المعتمدون للمستهلكين معلومات دقيقة عن المنتجات والخدمات معبراً عنها بوضوح بنسق وخط مقبولين، ويتم عرضها وتوزيعها بطريقة تساعدهم في اتخاذ قرار معاملاتي مستنير بشكل معقول"[(4)].

59- ويوجد أربع وعشرون (24) مكتبة عامة في ترينيداد وثلاث (3) مكتبات عامة في توباغو. وتم تجهيز ست عشرة (16) من هذه المكتبات بالتكنولوجيات المعينة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

60- وتم افتتاح مرفقين جديدين للمكتبات خلال عام 2015 في كوفا وريو كلارو. والمرفقان مثل غيرهما من المرافق التي سبقتهما مجهزتان بمنحدرات ومرافق دورات المياه التي يسهل الوصول إليها ومحطات عمل تستوعب الكراسي المتحركة ووسائل راحة أخرى يسهل الوصول إليها. ويجري حالياً إنشاء مكتبة جديدة في مايارو وسيتم تجهيزها بمصاعد مزودة بعلامات لغة برايل ومنحدرات وإمكانية الوصول إلى برمجية قراءة الشاشة، وغيرها من الميزات التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة الوصول إليها.

61- وتتعاون الهيئة الوطنية للمكتبات ونظم المعلومات أيضاً مع منظمات أخرى مثل منظمة الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر لتوفير التدريب على استخدام التكنولوجيات المعينة.

62- وقام البرنامج المحدود للشراكات لتدريب الشباب وتوظيفهم، من خلال مبادرته لتوسيع نطاق التدريب، بتعزيز أكاديمية التعلم المتنقل لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي نيسان/أبريل 2015، أطلق البرنامج المحدود للشراكات لتدريب الشباب وتوظيفهم وحدة التدريب المتنقلة على الحاسوب في المركز الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة الواقع في سان فرناندو.

63- وانخرط مكتب الملكية الفكرية التابع لوزارة العدل والشؤون القانونية في إصلاح تشريعي حاسم لتسهيل وصول الأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات من خلال تعديلات قانون حقوق التأليف والنشر، الفصل 80:82 من أجل دمج معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (معاهدة مراكش).

(4) هيئة الاتصالات في ترينيداد وتوباغو. مشروع لائحة الاتصالات (المستهلك) (جودة الخدمة).

64- وتعد معاهدة مراكش معاهدة دولية لحقوق التأليف والنشر تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ويتمثل الهدف الرئيسي من المعاهدة في وضع قيود واستثناءات إلزامية لصالح الأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وقد تم اعتماد المعاهدة في 27 حزيران/يونيه 2013، ووقعت ترينيداد وتوباغو على الوثيقة الختامية لمعاهدة مراكش في عام 2013؛ وتم تعديل قانون حقوق التأليف والنشر لدمج أحكام المعاهدة.

65- وقد اتخذ مكتب الملكية الفكرية عدة خطوات نحو تنفيذ معاهدة مراكش مثل تعيين المنظمة العالمية للملكية الفكرية لخبير استشاري التقى بأصحاب المصلحة لجمع المعلومات المتعلقة بدمج معاهدة مراكش. وضم أصحاب المصلحة: الهيئة الوطنية للمكتبات ونظم المعلومات، وجمعية رعاية المكفوفين في ترينيداد وتوباغو، ومنظمة حقوق النسخ في ترينيداد وتوباغو، ومؤسسة W R Torres للمكفوفين والمركز الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن وحدة شؤون الإعاقة التابعة لوزارة السكان والتنمية الاجتماعية، ووزارة الخارجية، ووزارة التعليم، ووزارة التعليم العالي والتدريب على المهارات، ووزارة الفنون والتعددية الثقافية والمحفوظات الوطنية.

66- ونوقشت الأحكام الرئيسية الواردة في معاهدة مراكش بعمق، بما في ذلك مصطلحات "الكيان المعتمد" و"النسخة بنسق يسهل الوصول إليه" و"الشخص المستفيد" و"الوسائل التقنية للحماية". ونتيجة لهذه المشاورات، صاغ الخبير الاستشاري تعديلات على قانون حقوق التأليف والنشر لإدراج معاهدة مراكش، وذلك بالتشاور مع مكتب المستشار البرلماني الرئيسي، الذي شارك على نطاق واسع في هذه العملية. وقد استعرضت المنظمة العالمية للملكية الفكرية هذه التعديلات لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة. وقد وافقت شعبة قانون حقوق التأليف والنشر التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية على تشريع تعديل حقوق التأليف والنشر.

67- وتم الحصول على توجيهات مكتب الملكية الفكرية في عملية الصياغة. وقد أنتهى الخبير الاستشاري والمستشار البرلماني الرئيسي من إعداد مشروع التعديلات. ونتج عن هذه الجهود التعديلات النهائية على قانون حقوق التأليف والنشر في ترينيداد وتوباغو لدمج معاهدة مراكش.

68- وعمل مكتب الملكية الفكرية على صياغة سياسة لدمج معاهدة مراكش في التشريعات الوطنية لحقوق التأليف والنشر. ووفرت وثيقة السياسات المتعلقة بتنفيذ معاهدة مراكش والصادرة عن مكتب البراءات والعلامات التجارية بالولايات المتحدة أساساً منطقياً تقدمياً لتنفيذ المعاهدة في ترينيداد وتوباغو.

69- ودخلت معاهدة مراكش حيز النفاذ على الصعيد الدولي في أيلول/سبتمبر 2016، ولذا فإن ترينيداد وتوباغو، تتقدم من نواحٍ عديدة بسرعة في العملية العالمية لدمج هذه المعاهدة في تشريعات حقوق التأليف والنشر المحلية.

النقل

70- أُطلقت خدمة نقل كبار السن وذوي القدرات المختلفة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2012 وهي مجهزة بمنحدر هيدروليكي للكراسي المتحركة يتم تحميله من الخلف ونظم تثبيت الكراسي المتحركة ونظم تثبيت كراسي الركاب. وتم تصميم الخدمة وتطويرها من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة الأساسيين مثل الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية مثل نادي الروتاري. ومن أجل الاستفادة من الخدمة، يتعين على العملاء الاتصال لإجراء الحجز قبل أربع وعشرين (24) ساعة على الأقل أو "طلب رحلة" عن طريق رقم الخط الساخن المجاني "7433-800" أو عن طريق مواقع أخرى مخصصة لمحطة إقليمية تابعة لشركة خدمات النقل العام لإجراء ترتيبات النقل. وهناك أربع وعشرون (24) حافلة، سعة كل منها 8 مقاعد و3 كراسي متحركة. وتتوفر خدمة "طلب رحلة" لشركة خدمات النقل العام من الساعة 4:30 صباحاً حتى 7:00 مساءً.

71- وتواصل شركة خدمات النقل العام تشغيل حصتها الخاصة من الحافلات المخصصة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب خدمة نقل كبار السن وذوي القدرات المختلفة. ومنذ إنشائها، أجرت خدمة نقل كبار السن وذوي القدرات المختلفة 285 98 رحلة للعملاء. وهناك 810 مستخدمين منتظمين للخدمة، 340 منهم من مستخدمي الكراسي المتحركة و213 من كبار السن.

التشريع

72- تقترح الحكومة تعديل قانون التخطيط وتيسير تطوير الأراضي لعام 2014. وعندما يتم الإعلان عن التعديلات بالكامل، فإنها ستسمح بإنشاء هيئة تخطيط وطنية من أصحاب المصلحة المتعددين، وسينصب تركيزها الأساسي على تنفيذ مدونات مرافق البناء التشغيلية التي يسهل الوصول إليها.

73- وتشمل وظائف هيئة التخطيط الوطنية من بين أمور أخرى ما يلي:

- إعداد استراتيجية بشأن التنمية المكانية لترينيداد وتوباغو وإبقاءها قيد الاستعراض (المشار إليها فيما يلي باسم "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية") لغرض المادة 18(1) من القانون؛
- وضع اللوائح والمعايير والممارسات الخاصة بالبناء والعمليات الهندسية وتطوير الأراضي وعرضها على الوزير لإقرارها؛
- رصد هيئات التخطيط لعملية إعداد خطط التنمية والإشراف عليها لضمان الاتساق مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية؛
- ضمان امتثال جميع عمليات التنمية لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية واللوائح والمعايير والممارسات.

74- وتتناول المادتان 5 و6 من قانون تكافؤ الفرص التمييز وتنصان على ما يلي:

"لأغراض هذا القانون، يميز الشخص الذي يمارس التمييز ضد شخص متضرر على أساس الإعاقة عندما -

(أ) لا يقوم الشخص الذي يمارس التمييز بإجراء تعديلات معقولة للشخص أو يقترح عدم إجراء هذه التعديلات؛

(ب) أدى الفشل في إجراء التعديلات المعقولة أو كان يمكن أن يؤدي إلى معاملة الشخص المتضرر بشكل أقل مؤاتاة بسبب الإعاقة مقارنة بشخص لا يعاني من الإعاقة، في ظروف لا تختلف اختلافاً جوهرياً."

المادة 10
الحق في الحياة

75- ينص دستور جمهورية ترينيداد وتوباغو، تحت باب "الحقوق المكرسة"، على أنه "يُعترف ويُعلن بموجب هذا أن الحقوق والحريات الأساسية التالية للإنسان قائمة في ترينيداد وتوباغو وستظل قائمة، دون تمييز على أساس العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو الجنس، وهي:

(أ) حق الفرد في الحياة، والحرية، والأمن الشخصي والتمتع بالممتلكات والحق في عدم الحرمان منها إلا من خلال الإجراءات القانونية الواجبة..."

76- وينص الدستور أيضاً على أنه "... ودون الإخلال بالفقرة الفرعية (1)، ولكن رهناً بأحكام هذا الفصل والمادة 54، لا يجوز للبرلمان أن -

(أ) يأذن بفرض أو تنفيذ الاحتجاز التعسفي أو السجن أو النفي لأي شخص؛

(ب) يفرض أو يأذن بفرض معاملة أو عقوبة قاسية وغير عادية؛

(ج) يحرم الشخص الذي تم القبض عليه أو احتجازه من -

'1' الحق في إبلاغه على الفور وبقدر كاف من التفصيل عن سبب القبض عليه أو احتجازه؛

'2' الحق في أن يوكل مستشاراً قانونياً من اختياره وتكليفه بالدفاع عنه دون تأخير والتواصل معه؛

'3' الحق في المثول فوراً أمام سلطة قضائية مختصة؛

'4' الحصول على سبيل انتصاف عن طريق المثول أمام محكمة لتحديد صحة احتجازه وإطلاق سراحه إذا كان الاحتجاز غير قانوني..."

77- وينص قانون الجرائم ضد الأشخاص على عدم قانونية عمليات الإجهاض ومحاولات الإجهاض. وينص القانون على أن "كل امرأة حامل تعطي لنفسها، بقصد إجهاض نفسها، بشكل غير قانوني أي سم أو أي شيء ضار آخر، أو تستخدم أي أداة أو وسيلة أخرى مهما كانت بشكل غير قانوني لنفس القصد؛ وكل من يتعمد إجهاض أي امرأة حامل ويناولها بشكل غير قانوني، أو يتسبب في تناولها، أي سم أو أي شيء ضار آخر، أو يستخدم بشكل غير قانوني أي أداة أو أي وسيلة أخرى مهما كانت لنفس القصد، يكون مذنباً بارتكاب جناية، وفي حالة إدانته بذلك، يكون عرضة للسجن مدى الحياة، مع الأشغال الشاقة أو بدونها"[(5)].

المادة 11
حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

78- في محاولة لضمان سلامة ورفاهية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ، شُرع في إعداد سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن شأن السجل أن يلتقط معلومات بالغة الأهمية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك موقعهم/عنوانهم، وعمرهم، ونوع إعاقتهم وشدتها، من بين معلومات أخرى. ومن شأن ذلك أن يسهل مستوى الاستجابة التي تكون سلسة قدر الإمكان في حالات الطوارئ.

79- وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة أمام مواطنيها بتنفيذ التزاماتها بموجب حقوق الإنسان الدولية والمتمثلة في تهيئة بيئة من السلامة والحماية التي تنطبق على جميع المواطنين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. والصكوك الدولية لحقوق الإنسان هي كما يلي:

- اتفاقيات جنيف، 1949 (التصديق/الانضمام: 1963/9/24).
- البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، 1977 (التصديق/الانضمام: 2001/7/20 - إعلان المادة 90: 2001/7/20).
- البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف، 1977 (التصديق/الانضمام: 2001/7/20).
- اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، 1972 (التصديق/الانضمام: 2007/7/19).

(5) المرجع (1).

- اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، 1993 (التصديق/الانضمام: 1997/6/24).
- اتفاقية حقوق الطفل، 1989 (التصديق/الانضمام: 1991/12/5).
- اتفاقية الذخائر العنقودية، 2008 (التصديق/الانضمام: 2011/9/21).
- بروتوكول جنيف بشأن حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، 1925 (التصديق/الانضمام: 1962/8/31).
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1948 (التصديق/الانضمام: 2002/12/13).

80- وفي الوقت الحالي، يعتبر قانون تدابير الكوارث (القانون رقم 47 لسنة 1978)، الفصل 50:60، هو التشريع الأساسي التي يحكم إدارة الكوارث في ترينيداد وتوباغو. ويتناول هذا التشريع ما يلي:

- التعويض لمن يتعرضون لأضرار أو خسائر بسبب الأنشطة التي تتم بموجب القانون.
- مسؤولية الأشخاص الذين يتصرفون وفقاً للقانون.
- السلطة والصلاحيات الممنوحة للمسؤولين أو المعينين للتصرف استجابة لكارثة.
- الإعلان الرئاسي عن منطقة كوارث.

81- ولدى جهاز إطفاء الحرائق في ترينيداد وتوباغو وهيئة المياه والصرف الصحي تشريعات تحكم مسؤولياتهما اليومية. ومع ذلك، فإن تشريعاتهما تتضمن نصوصاً تجعلهما متوافقين بشكل واضح مع إدارة آثار الأخطار الكبرى. وجدير بالذكر أنه على الرغم من عدم الإشارة بشكل محدد إلى الأخطار أو حالات الطوارئ أو الكوارث، فإن هذه العناصر مشمولة ضمناً. ولذلك، فإن الإطار التنظيمي الحالي لإدارة الكوارث منتشر على نطاق واسع في جميع أقسام مجموعة تشريعات ترينيداد وتوباغو.

82- وقد أنشأ مجلس الوزراء رسمياً مكتب التأهب للكوارث وإدارتها في عام 2005، وهو يوفر معلومات عن أنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية والبشرية، بما في ذلك الأعاصير، والفيضانات، والزلازل، والأعاصير المدارية، والعواصف، وأمواج التسونامي، وحرائق الغابات وحالات الطوارئ الكيميائية. وينشر المكتب خطط الطوارئ لزيادة مستوى تأهب الأسرة والمجتمع المحلي للكوارث وتوجيهات الطوارئ. وهناك أيضاً في توباغو وكالة إدارة حالات الطوارئ في توباغو والتي تعمل بطريقة مماثلة.

83- ومن شأن إنشاء سجل الأشخاص ذوي الإعاقة أن يضمن تحديد هوية الأشخاص ذوي الإعاقة وموقعهم في البلاد حتى يتسنى الحصول على المساعدة أثناء الكوارث الوطنية.

المادة 12

الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون

84- تمنح المادة 4 من دستور ترينيداد وتوباغو لمواطنيها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

85- وقد أُنشئت لجنة لاستعراض قانون تكافؤ الفرص وتقديم توصيات بشأن التعديلات اللازمة على القانون للتصدي لجميع أشكال عدم المساواة والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

86- وتسمح قواعد الإجراءات المدنية للشخص الذي يعاني من إعاقة، وخاصة ذوي الإعاقة العقلية، بالتمتع بالأهلية القانونية من خلال "صديق مقرب". ويجوز "للصديق المقرب" أن يمثل أمام المحكمة شخصاً قد يكون يعاني من إعاقة وفقاً لقواعد الإجراءات المدنية وقانون الصحة العقلية (الفصل 02:28).

المادة 13
إمكانية اللجوء إلى القضاء

87- يمنح دستور ترينيداد وتوباغو لمواطنيها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

88- وفيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء، هناك تحسن مستمر داخل النظام القضائي في استيعابه للأشخاص ذوي الإعاقة.

المادة 14
حرية الشخص وأمنه

89- تحمي المادة 4 من الدستور على وجه التحديد الحق في الحرية والأمن للشخص.

المادة 15
عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

90- تحمي المادة 5(2)(ب) من الدستور على وجه التحديد ضد المعاملة أو العقوبة القاسية وغير العادية.

91- وترينيداد وتوباغو طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما يفرض وينشئ قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص عقوبات على جميع أنواع الجرائم، بما في ذلك أنواع مختلفة من الاعتداء والقتل وأي أفعال غير قانونية تسبب أذى جسدياً.

المادة 16
عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء

92- تحمي المادة 12 من قانون الجرائم الجنسية الحق في الحرية من الاستغلال والعنف والإساءة. ولا يجوز رفع دعوى قضائية بشأن جريمة بموجب هذه المادة إلا من جانب مدير النيابة العامة أو بموافقته، والذي يتعين عليه أن يأخذ في الاعتبار، من بين أمور أخرى، ما إذا كان قد تم أو لم يتم ارتكاب أي إساءة فيما يتعلق بالشخص غير الطبيعي من ذوي الإعاقة العقلية.

93- وكانت هناك توعية متزايدة بشأن قانون العنف المنزلي، الفصل 56:45، فيما يتعلق بأوامر الحماية والعقوبات والغرامات والسجن المحتمل لانتهاك أمر الحماية.

الوحدة الوطنية المعنية بالعنف المنزلي

94- يجري تنفيذ تدابير لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه. ومن بين هذه التدابير إنشاء الوحدة الوطنية المعنية بالعنف المنزلي. وتعمل الوحدة على إذكاء الوعي بالعنف المنزلي، وتشرف على الخط الساخن الوطني الخاص بالعنف المنزلي (SAVE-800). وتوفر هذه الخدمة المجانية المشورة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع؛ كما توفر الاتصال الأولي بالشرطة؛ والإحالة إلى ملجأ؛ والمشورة والدعم.

السجل المركزي للعنف المنزلي

95- أُطلق إطلاق السجل المركزي للعنف المنزلي في عام 2016 وهو مستودع مركزي للبيانات المتعلقة بالعنف المنزلي التي تجمعها الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وحتى عام 2018، كان هناك 9 وكالات تقدم بيانات إلى السجل المركزي للعنف المنزلي.

التدريب والتثقيف العام

96- أجرت شعبة الشؤون الجنسانية وشؤون والطفل تدريباً (مستمراً) وتثقيفاً عاماً للحد من حالات العنف الجنساني. وتم إنتاج وتوزيع كمية كبيرة من المنشورات بهدف توفير المعلومات العامة والتوعية. واعتُمد الدليل الإجرائي لضباط الشرطة بشأن العنف المنزلي ويجري استخدامه.

الملاجئ

97- تدير المنظمات غير الحكومية الملاجئ في ترينيداد وتوباغو بمساعدة من إعانات حكومية. ويوجد حالياً اثني عشر ملجأ في ترينيداد وواحد في توباغو. ويدير جهاز الشرطة في ترينيداد وتوباغو ملجأ انتقالياً واحداً يوفر أماكن إقامة قصيرة الأجل لضحايا العنف الجنساني قبل الانتقال إلى ملاجئ أخرى.

الخدمات القانونية

98- يمكن لضحايا/الناجيات من العنف الجنساني الاستفادة من الخدمات القانونية من خلال إدارة المساعدة القانونية ومكتب أمين المظالم. وتتوفر خدمات مكتب أمين المظالم في المجتمعات الريفية في أيام محددة من الشهر.

وسائل الإعلام

99- شرعت وزارة الأمن القومي في حملة إعلانية مستمرة في الصحف والإذاعة والتلفزيون. وقد أدى الاهتمام الإعلامي المتزايد بالعنف المنزلي إلى تحول واضح في الرأي العام عن وجهات النظر السابقة، التي كانت تعتبر العنف المنزلي في المنزل مسألة خاصة.

محكمة الأسرة

100- توفر مبادرة محكمة الأسرة، التي تم تجريبها في عام 2003 وإضفاء الطابع المؤسسي عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سبل وصول ضحايا العنف المنزلي إلى خدمات الوساطة وإلى موظفين مدربين لمساعدتهم في الوصول إلى سبل انتصاف في حالات العنف المنزلي.

المادة 17
حماية السلامة الشخصية

101- تحمي المادة 4 من الدستور السلامة الشخصية.

المادة 18
حرية التنقل والجنسية

102- يستخدم الدستور عبارة "كل شخص" أو "أي شخص" فيما يتعلق باكتساب الجنسية ولا يميز على أساس الإعاقة.

103- ولا يميز قانون جنسية جمهورية ترينيداد وتوباغو، الفصل 50:1، بين الأشخاص فيما يتعلق بالإعاقة.

104- وبموجب قانون الهجرة، الفصل 01:18 يحق للشخص ذي الإعاقة الدخول إلى بلده (كمواطن أو مقيم في ترينيداد وتوباغو)، ولكن قد يتم منع الشخص ذي الإعاقة (غير المواطن أو المقيم) من خلال إجراءات الهجرة.

مبادرات وزارة العدل والشؤون القانونية

طلب الحصول على شهادات الميلاد عبر الإنترنت

105- يهدف ذلك إلى تسهيل تقديم طلبات الحصول على شهادات الميلاد عبر الإنترنت وبالتالي إزالة الحاجة إلى ذهاب المتقدمين شخصياً إلى إدارة السجل العام أو المواقع المعتمدة الأخرى مثل القنصليات والبعثات الأجنبية من أجل التقدم بطلب للحصول على شهادات الميلاد. وقد تم تنفيذ هذا المشروع في عام 2010 ولا يزال مستمراً.

التسجيل الإلكتروني للمواليد في المستشفيات العامة

106- يسهل ذلك التسجيل لدى إدارة السجل العام للرضع فور ولادتهم في المستشفى ويضمن أيضاً نقلاً أسرع للمعلومات الأكثر دقة إلى إدارة السجل العام وبالتالي إزالة الحاجة إلى ذهاب الوالدين والمخبرين الآخرين شخصياً إلى إدارة السجل العام لتسجيل المواليد الجدد. وقد تم تنفيذ هذا المشروع في جميع المستشفيات الكبرى ومن المتوقع توسيع خدمة التسجيل الإلكتروني للمواليد لتشمل أماكن أخرى بما في ذلك مسجلو المقاطعات في ترينيداد وتوباغو.

تحسين العمليات القائمة لتقديم طلبات الحصول على شهادات الميلاد في قنصليات ترينيداد وتوباغو وبعثاتها الأجنبية

107- يهدف ذلك إلى السماح لمواطني ترينيداد وتوباغو المقيمين في الخارج بالذهاب إلى قنصليات ترينيداد وتوباغو وبعثاتها الأجنبية والتقدم بطلب للحصول على شهادات الميلاد الصادرة إلكترونياً واستلامها وبالتالي القضاء على الحاجة إلى السفر إلى ترينيداد وتوباغو أو توكيل شخص يعيش في ترينيداد وتوباغو للحصول على شهادات الميلاد الصادرة إلكترونياً من خلال خطاب توكيل موثق حسب الأصول. وتم تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع من خلال مشروع تجريبي في سفارة ترينيداد وتوباغو في لندن بالمملكة المتحدة.

(تعديل) قانون تسجيل المواليد والوفيات لعام 2013

108- يهدف ذلك إلى تحديث عملية إصدار شهادات الميلاد والوفاة إلكترونياً من جانب إدارة المسجل العام.

شهادات الميلاد المجانية

109- أدخلت وزارة الشؤون القانونية أيضاً شهادات الميلاد المجانية للأطفال. ويعزز ذلك حق الطفل في الاسم والهوية، وهو ما يتفق مع المادة 7 من الاتفاقية. ومن المتوقع أن يشجع هذا الإجراء على زيادة الالتحاق بالمدارس.

المادة 19
العيش المستقل والإدماج في المجتمع

110- لا يوجد قيد قانوني فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الصدد.

111- وقد طبقت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية تصميمات محسنة لوحداتها السكنية لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة.

112- وتنص السياسة الوطنية لتخصيص المساكن على تخصيص 5 في المائة من المنازل التي تم بناؤها من خلال شركة تطوير الإسكان لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية.

المادة 20
التنقل الشخصي

113- من أجل تيسير تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة، نفذت الحكومة التدابير التالية:

- وضِـــع برنـامج الأجهزة التقويمية الذي يوفر منحاً بحد أقصـــى أربعين ألف دولار (000 40 دولار) لشراء الأجهزة التقويمية.
- تقديم مسـاعدة مالية قدرها سـبعة آلاف وخمسـمائة دولار (500 7 دولار) للأشـخاص المحتاجين لشـراء معدات وأجهزة معينة لتحسـين التنقل/الوصـول، وهي متاحة أيضـاً للأشخاص الذين يستوفون معايير الأهلية.
- تناول الجوانب الأخرى المتعلقة بالتنقل الشـخصـي والإدماج الأكبر للأشـخاص ذوي الإعاقة في التعليقات على إمكانية الوصول بموجب المادة 9 من الوثيقة.

المادة 21
حرية التعبير والرأي والحصول على معلومات

114- ينص دسـتور ترينيداد وتوباغو (على النحو الوراد في المادة 19) على حماية حرية التعبير. وينطبق على جميع المواطنين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

115- وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية على وضـع خطة عمل لتعزيز لغة الإشـارة. وقد اكتملت المرحلة الأولى بإطلاق قاموس لغة الإشارة، وستتضـمن المرحلة الثانية تقديم دروس في لغة الإشـارة إلى جميع موظفي الوزارة. وقد اتُخذت تدابير لحث الكيانات الخاصـة ووسـائل الإعلام على تقديم معلوماتها وخدماتها في أنساق يسهل الاطلاع إليها.

116- ويتم تشجيع شركات البث التلفزيوني على استخدام لغة الإشارة في برامجها الإخبارية.

117- وفي المؤسسات التعليمية، من مستوى التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، تتوفر التكنولوجيا للطلاب لاستخدام الحاسوب والوصـول إلى الإنترنت. كما يتم دعم منظمات المجتمع المدني لتوفير الوصـول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تقدم لهم هذه المنظمات الخدمات.

المادة 22
احترام الخصوصية

118- يمنح دسـتور ترينيداد وتوباغو لمواطنيها، بمن فيهم الأشـخاص ذوو الإعاقة، الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

119- وبموجب قانون حرية المعلومات (الفصـل 02:22) – يحق لكل شـخص الاطلاع على الوثائق الرسمية. ومع ذلك، يمنع القانون الكشف غير المعقول عن المعلومات الشخصية "لأي شخص" بما في ذلك الأشـخاص ذوو الإعاقة. ومع ذلك، فإن تعريف "المعلومات الشـخصـية" لا يشـمل صـراحة "الإعاقة"، ولكنه يشمل التاريخ الطبي.

المادة 23
احترام البيت والأسرة

120- تحمي المادة 4 من الدستور حق الفرد في احترام حياته الخاصة والأسرية.

121- ويشـــتمل قانون علاقات التعايش، وقانون الأســـرة، وقانون الإجراءات الزوجية والممتلكات على أحكام تســـمح للمحكمة بإصـــدار أوامر الإعالة، أو الأوامر المتعلقة بالحضـــانة وغيرها من الأمور. وعند إصـــدار هذه الأوامر، يجوز للمحكمة أن تأخذ في الاعتبار عوامل معينة، بما في ذلك ما إذا كان الوالد أو الطفل من ذوي الإعاقة.

122- ولا ينص قانون تبني الأطفال المعدّل (قيد الإعلان) على حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة في أن يكونوا آباء بالتبني، ولا يذكر حقوق الأطفال ذوي الإعاقة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القانون، يجب أن تقتنع المحكمة بأن المصـلحة الفضـلى للطفل سـتتعزز من خلال التبني، وأن رغبات الطفل تؤخذ في الاعتبار، وأن الوالد (الوالدين) المتبني شخص لائق بدنياً وقادر بشكل كاف على تربية الطفل وإعالته وتعليمه.

المادة 24
التعليم (الحصول على التعليم)

123- تشمل تحديات التعليم على المستوى الابتدائي والثانوي والعالي ما يلي:[6]

- نقص مساعدي المعلمين والطلاب ومترجمي لغة الإشارة؛
- نقص برمجيات الحاسوب لمساعدة الطلاب؛
- التنمر المتكرر للطلاب داخل نظام المدارس الثانوية؛
- نقص توعية وتنوير المعلمين والطلاب وعامة الجمهور؛
- عدم تدريب المعلمين على التعامل مع الأشـــخاص ذوي الإعاقة في بيئة الفصـــول الدراسية العادية؛
- نقص معلمي التربية الخاصة؛
- عدم وجود المساعدة التقنية للمعلمين والطلاب داخل الفصول الدراسية.

124- وقد تم بذل جهود متزايدة لتلبية الاحتياجات التعليمية داخل النظام العمومي. كما تم الاعتراف بحق الأطفال ذوي الإعاقة في الحصـول على التعليم ودعمه من قبل وحدة التعليم الخاص التابعة لشـعبة خدمات دعم الطلاب بوزارة التعليم. ويشمل دور وحدة التعليم الخاص ما يلي:

- تلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة للطلاب الذين تم تشخيصهم بأنهم من ذوي الإعاقة؛
- تقديم تقييم تشـخيصـي أولي للطلاب المشـتبه في إصـابتهم بالإعاقة أو احتياجهم إلى تعليم خاص؛
- تقديم استراتيجيات تدخل بديلة للمعلمين؛
- تحديد الطلاب وإحالتهم إلى خدمات التقييم والعلاج المتخصصة عند الضرورة؛
- توعية معلمي التعليم العادي لتلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة التي تم تحديدها للطلاب.

125- وتواصـل وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسـرية تقديم الخدمات الاجتماعية إلى الأشـخاص ذوي الإعاقة مثل خدمة الحافلات المجانية، ومنح المسـاعدة الخاصـة بالإعاقة، ومنح الأطفال الخاصـة، ومنح المساعدات والمعدات الطبية، فضلاً عن منح النظم الغذائية والإسكان والملابس.

(6) تقرير JSC لعام 2016.

126- وقد تم تنفيذ برنامج تدريب وتوظيف المساعدين الشخصيين. وهو مشروع تعاوني بين وزارة التعليم وجامعة جزر الهند الغربية. ويوفر البرنامج الدعم المساعد في الفصول الدراسية للطلاب ذوي الإعاقة.

127- والمركز الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة هو وكالة غير حكومية تعمل على تعزيز المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. كما أن المركز وكالة رائدة في منطقة البحر الكاريبي تعمل على تعزيز تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التدريب والمعلومات والبحث والخدمات الاستشارية. ويوفر المركز للأشخاص ذوي الإعاقة تدريباً عالي الجودة وخدمات تأهيلية تعزز نوعية حياتهم وتعزز اندماجهم في المجتمع الأوسع. ويقدم المركز خدمات استشارية إلى المنظمات العامة والشركات والمجتمع المدني التي تسعى إلى تطوير عروض خدماتها وسياساتها وبرامجها من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة.

المادة 25
الصحة

128- حققت ترينيداد وتوباغو الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.

129- وتواصل وزارة الصحة الانخراط في العديد من المبادرات الجديدة لتحسين خدمات الرعاية الصحية والنهوض بها. ومن أنجح برامج وزارة الصحة في عام 2014 هو برنامج مرضى العيادات الخارجية الذي يقدم خدمات مثل التصوير بالرنين المغناطيسي، وجراحة إعتام عدسة العين، والتصوير بالأشعة المقطعية، والأجهزة التقويمية وجراحة العظام، واستبدال مفصل الركبة والورك، وغسيل الكلى وتصوير الأوعية الدموية.

130- وقد استفاد قطاع الصحة العامة بشكل كبير من التعاقد على إنشاء مرافق صحية جديدة، والتي ستساعد في تلبية الطلب المرتفع على الخدمات الصحية. وتشمل هذه المرافق الجديدة مستشفى سان فرناندو التعليمي الذي بدأ تشغيله في كانون الثاني/يناير 2014 ويلبي احتياجات صحة الأم والطفل من بين خدمات أخرى مختلفة. وتم افتتاح مركز كاريناج الصحي، وهو مرفق للرعاية الصحية الأولية والذي يلبي احتياجات حوالي 000 50 شخص في شبه الجزيرة الشمالية الغربية من ترينيداد في آب/أغسطس 2015 ويشمل خدمات مثل طب الأسنان وفحوص نقطة الرعاية والمستحضرات الصيدلانية والعافية.

131- ويستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من الأدوية الموصوفة مجاناً بموجب برنامج مساعدة المصابين بأمراض مزمنة.

132- ويتم توفير خدمات تنظيم الأسرة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق الصحية.

المادة 26
التأهيل وإعادة التأهيل

133- يهدف قطاع الصحة إلى تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال مقدمي الرعاية الصحية وإعادة التأهيل المبكر للأشخاص، فضلاً عن إعادة التأهيل المحددة والعلاجات في العيادات الخارجية.

134- ويتم تقديم إعانات سنوية وتحويلات أخرى إلى منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتم تقديم ما يقرب من 80 مليون من دولارات ترينيداد وتوباغو من هذا التمويل إلى المنظمات سنوياً.

135- وتم الانتهاء من بناء مرفق لإنشاء مركز وطني للتنمية للأشخاص ذوي الإعاقة لتقديم مجموعة من الخدمات العلاجية وإعادة التأهيل إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

المادة 27
العمل والعمالة

136- يوفر قانون تكافؤ الفرص الحماية من التمييز في مجال العمل والعمالة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى وجه التحديد في المادة 4.

137- وأُنشئت دائرة توظيف وطنية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، بما في ذلك برنامج تعيين تجريبي للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.

138- وتعمل وزارة العمل وتنمية المشاريع الصغيرة عملاً دؤوباً لضمان تنفيذ البرامج لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التدريب والاستبقاء في العمل والتوظيف.

139- وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الوزارتان برامج توعية لتغيير مواقف أصحاب العمل تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

140- وترعى الحكومة برنامجين يسهلان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة:

برنامج التدريب على المهارات المتعددة القطاعات

141- يستهدف هذا البرنامج الأشخاص ذوي الإعاقة، أو نزلاء السجون السابقين، أو العمال النازحين/المستغنى عنهم. ويوفر هذا البرنامج التدريب في مجالات البناء والضيافة والسياحة للمواطنين المؤهلين في ترينيداد وتوباغو. ويتم وضع المتدربين مع أطقم العمل في مواقع البناء أو مع الموظفين في منشآت الضيافة والسياحة. كما يتلقى المشاركون تعليماً على مهارات القراءة والكتابة والحساب. وفي نهاية البرنامج، يُعرض على المشاركين وظائف دائمة بناء على أدائهم في العمل ووجود وظائف شاغرة.

برنامج إعادة التدريب

142- يسمح هذا البرنامج بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ويتيح للمشاركين بالإضافة إلى التدريب المهني حضور حلقات دراسية بشأن المهارات الحياتية والمشاركة في تدريب محو الأمية. وفي نهاية البرنامج، يحصل المتدربين على تدريب داخلي في القطاع العام أو الخاص.

المجتمع المدني

143- يؤدي المجتمع المدني أيضاً دوراً رئيسياً في العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة لتنمية المهارات اللازمة لتجهيزهم لبيئة العمل. وهناك ما يقرب من 20 منظمة غير حكومية تقدم خدمات وبرامج إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك أيضاً فرصة للتوظيف في القطاعين الخاص والعام وفقاً للقدرة والاحتياجات.

مركز لادي هوتشوي المهني

144- أقام المركز شراكة مع وزارة التعليم العالي والتدريب على المهارات لتزويد المتدربين بفرصة المشاركة في برنامج التدريب أثناء العمل. ويتلقى المتدربون "تدريباً لمدة عامين" على المهارات المهنية ويحصلون على شهادة تفيد بتلقيهم التدريب في إطار البرنامج. ويُعترف بالشهادة على الصعيد الوطني.

145- وفي المركز الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، تُعتمد البرامج من جانب الوكالة الوطنية للتدريب والمجلس الوطني للامتحانات في ترينيداد وتوباغو. ويمكن للمتدربين الحصول على المؤهل المهني الوطني في ترينيداد وتوباغو على مستوى الوكالة الوطنية للتدريب وعلى شهادة الأداء في التدريب التعليمي المهني التقني على مستوى المجلس الوطني للامتحانات.

146- وتدير وزارة العمل وتنمية المشاريع الصغيرة دائرة توظيف وطنية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، بما في ذلك برنامج تعيين تجريبي للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في القطاعين العام والخاص. كما قدمت دائرة التوظيف الوطنية مساعدة تمويلية إلى منظمة غير حكومية، هي مؤسسة توريس لتكنولوجيا المساعدة والتوظيف في حلقة دراسية عام 2009. وكان الهدف من هذه الحلقة الدراسية هو كسر الحواجز وفتح الفرص أمام الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر من خلال التكنولوجيا والبرمجة المبتكرة.

147- توظيف آباء الأطفال المصابين بالشلل الدماغي. نفذت وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية برنامجاً لتوفير فرص العمل لآباء الأطفال المصابين بالشلل الدماغي والذي يسمح لهم أيضاً بأن يكونوا مقدمي الرعاية إلى أطفالهم.

دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل

148- استضافت دائرة التوظيف الوطنية العديد من الحلقات الدراسية لموظفي الموارد البشرية بشأن "دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة". وكان الهدف من الحلقات الدراسية هو إذكاء وعي موظفي الموارد البشرية بالمسائل ذات الصلة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. كما روجت وزارة العمل وتنمية المشاريع الصغيرة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال سلسلة من الإعلانات التلفزيونية.

وكالة السلامة والصحة المهنيتين

149- أُنشئت وكالة السلامة والصحة المهنيتين في وزارة العمل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لضمان سلامة جميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة في مكان العمل.

المادة 28
مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية

150- وضعت الحكومة العديد من برامج الحماية الاجتماعية للمواطنين المهمشين والضعفاء، والتي تنطبق على قدم المساواة على الأشخاص ذوي الإعاقة.

151- وتمت زيادة الحد الأقصى للدخل السنوي المؤهل للحصول على منحة مساعدة الإعاقة من ثلاثة آلاف وستمائة دولار (600 3 دولار) إلى اثني عشر ألف دولار (000 12 دولار). وسمح هذا التدبير بزيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين للحصول على المنحة. ويتم دفع منحة قدرها 800 1 من دولارات ترينيداد وتوباغو شهرياً للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً، والذين تمنعهم إعاقتهم من كسب الدخل. ويتلقى حوالي 000 24 شخص منحة مساعدة الإعاقة.

152- وتُقدم تحويلات نقدية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كأولوية، للمساعدة في شراء المواد الغذائية.

153- وتقدم وحدة المنح والخدمات بوزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية منحاً مختلفة إلى مواطني ترينيداد وتوباغو، وتتراوح هذه المنح بين مساعدة الإعاقة، والمساعدة العامة، والمعاشات التقاعدية للمواطنين كبار السن، والإغاثة في حالات الكوارث، وبطاقات الطعام، والإصلاحات المنزلية البسيطة، وأشغال السباكة الصحية، وتوصيل المنزل بالأسلاك الكهربائية والمساعدة العامة (الملابس، والمستحضرات الصيدلانية، والأدوات المنزلية، واللوازم المدرسية، ومساعدة في تغطية تكاليف الإيجار، ومساعدة في تغطية تكاليف الجنازات، ومنحة التعليم، والمساعدة المنزلية ومنحة النظم الغذائية).

154- ويتم تقديم منحة تمويل للمشاريع متناهية الصغر إلى الأفراد الفقراء والضعفاء، بحد أقصى 000 15 من دولارات ترينيداد وتوباغو، بما في ذلك إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، لإنشاء مشاريع متناهية الصغر أو لتحسين مهاراتهم لتعزيز قابلية التوظيف.

155- وتوفر رعاية المسنين في المنزل إمكانية الحصول على الرعاية المنزلية لكبار السن المقيمين في توباغو الذين يعيشون بمفردهم أو يكونوا بمفردهم أثناء النهار. ويمكن لكبار السن أو أقاربهم طلب هذه الخدمة.

156- وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية توفير الرعاية لكبار السن من خلال برنامج الشراكة بين المتقاعدين والمراهقين وبرنامج الشراكة بين المسنين والمراهقين.

المادة 29
المشاركة في الحياة السياسية والعامة

157- يمنح دستور ترينيداد وتوباغو لمواطنيها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

158- ويحمي الدستور حقوق جميع المواطنين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، في المشاركة في الحياة السياسية بقدر ما يضمن الحق في التصويت في الانتخابات مع مراعاة القيود المنصوص عليها في القانون.

159- وتصف ديباجة الدستور ترينيداد وتوباغو بأنها مجتمع ديمقراطي يمكن لجميع الأشخاص أن يؤدوا فيه، في حدود قدراتهم، دوراً ما في مؤسسات الحياة الوطنية وبالتالي بناء الاحترام الواجب للسلطة المشكّلة قانوناً والحفاظ عليه.

160- وتدرك السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة أهمية إذكاء الوعي للحد من تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة واستبعادهم من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من جوانب المجتمع.

161- كما أن المادة 38 من قانون تمثيل الشعب (الفصل 01:2)، قواعد الانتخابات (التشريعات الفرعية)، تحمي الحق في المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

المادة 30
المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة

162- اتخذت وزارة التنمية المجتمعية والثقافة والفنون خطوات إيجابية لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والترفيهية على قدم المساواة. ووضعت سياسة وطنية بشأن الرياضة تشجع جميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، على اتباع أنماط حياة صحية من خلال إدراج الرياضة كجزء من روتين الحياة العادي.

163- وتم تنفيذ برامج تدريب ذوي الإعاقة للمدربين ومعلمي السباحة.

164- وزاد توافر البرامج الرياضية والترفيهية التي يمكن الوصول إليها، بما في ذلك إجراء العديد من المهرجانات الرياضية الإقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

165- وتقدم الحكومة مساعدات مالية مستمرة إلى رابطة الكريكيت للمكفوفين في ترينيداد وتوباغو، ومنظمة الألعاب الأولمبية الخاصة في ترينيداد وتوباغو، ومنظمة الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في ترينيداد وتوباغو.

166- وتم تعديل عدد من الملاعب والصالات الرياضية الداخلية وحمامات السباحة المجتمعية لتكون أيسر وصولاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

167- وأصبحت المراكز المجتمعية في جميع أنحاء البلاد أيسر وصولاً من خلال تجهيزها بمنحدرات ودرابزين ومراحيض ومصاعد يمكن الوصول إليها.

المادة 31

جمع الإحصاءات والبيانات

168- تم إدراج أسئلة ذات صلة بوضع الأشخاص ذوي الإعاقة في استبيانات جمع البيانات لتعداد السكان والدراسة الاستقصائية للأحوال المعيشية.

169- وتهدف الوكالة المركزية الجديدة للإحصاء إلى توفير جمع البيانات الحالية وذات الصلة من حيث تعلقها بتصنيف الإحصاءات حسب أنواع الإعاقة والعمر والجنس وحضور المدارس والتحصيل التعليمي وحالة النشاط الحالية.

المادة 32

التعاون الدولي

170- هناك تعاون مستمر مع وكالات الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة التنمية الاجتماعية والخدمات الأسرية على تنفيذ مشروع سجل الإعاقة وعرضت حكومة بيرو التعاون التقني على ترينيداد وتوباغو لتنفيذ مشروع للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال إمكانية الحصول على المعلومات والاتصالات مع إشارة محددة إلى المكتبات العامة.

المادة 33

التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني

171- أُنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لتعزيز وحماية ورصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعين على جميع الوزارات الممثلة في اللجنة تقديم تقارير ربع سنوية عن المبادرات التي تم تنفيذها للوفاء بمتطلبات الاتفاقية.